

The Role of Planning Budgets in Rationalizing Investment Decisions: Applied Study

Muzammil Alhaj Musa*

Department of Accounting, Sudan University College for Women, Khartoum, Sudan

دور الميزانيات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية

مزم الهاج موسى*

قسم المحاسبة، كلية السودان الجامعية للبنات، الخرطوم، السودان

*Corresponding author: Mzmlahaj5@gmail.com

Received: December 18, 2025 | Accepted: January 26, 2026 | Published: February 3, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of planning budgets on the efficiency of investment decisions at Sudani Telecom Company, one of the largest companies operating in the telecommunications sector. To achieve the study's objectives, the following hypothesis was tested: There is a statistically significant positive relationship between the use of planning budgets and the rationalization of investment decisions at Sudani. The more accurate the planning budget, the use of planning budgets contributes to reducing the degree of uncertainty associated with investment decisions. The study relied on the descriptive analytical approach. The study used a questionnaire to collect data. The study reached several conclusions, including: There is a positive correlation between the level of commitment to budgets and the high efficiency of using financial resources, which is reflected in achieving better investment returns and reducing potential risks, and that budgets are considered to be highly accurate and are used as a basic tool to support investment decision-making. The study made several recommendations, the most important of which are: enhancing the use of financial analysis tools to support the process of preparing and evaluating budgets and developing mechanisms for monitoring and periodically updating budgets in line with economic and technical changes.

Keywords: Planning budgets, investment decision, resource utilization efficiency, Sudani Telecommunications Company.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الميزانيات التخطيطية على كفاءة القرار الاستثماري في شركة سوداني للاتصالات، باعتبارها إحدى أكبر الشركات العاملة في قطاع الاتصالات. لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضية التالية: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الميزانيات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني، وأن استخدام الميزانيات التخطيطية يُسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبط بالقرارات الاستثمارية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة استبياناً لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى الالتزام بالميزانيات وارتفاع كفاءة استخدام الموارد المالية مما ينعكس على تحقيق عوائد استثمارية أفضل وتقليل المخاطر المحتملة، وأن الميزانيات تعد بمستوى عالٍ من الدقة وتستخدم كأداة أساسية داعمة لاتخاذ القرار الاستثماري، أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أن تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي لدعم عملية إعداد الميزانيات وتقييمها، وتطوير آليات المتابعة والتحديث الدوري للميزانيات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والفنية.

مقدمة:

تعد الموازنات التخطيطية من أهم الأدوات الإدارية والمالية التي تستخدم في المؤسسات المعاصرة لتحقيق الانضباط المالي، وتوجيه الموارد بشكل رشيد نحو الأهداف المنشودة، فهي تمثل خارطة طريق مستقبلية تساعد الإدارة على تخطيط أنشطتها بشكل استباقي، وتقديم الفجوة بين الواقع والمأمول، كما تمكن من اتخاذ قرارات استثمارية تستند إلى أسس كمية واضحة ومنهجية علمية دقيقة في ظل بيئة أعمال معقدة وسريعة التغير.

أصبحت الحاجة إلى أدوات فعالة تتمكن المؤسسات من التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية، وتقدير الإيرادات والمصروفات، وتصنيص الموارد بكفاءة، وهو ما توفره الموازنات التخطيطية. ولا تقتصر أهمية هذه الموازنات على التخطيط المالي فقط، بل تمتد لتشمل الرقابة وتقدير الأداء، وتسهم في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال توضيح التكاليف المتوقعة، وتحليل البدائل، وتقدير العوائد الممكنة. في السياق السوداني، ومع التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد، تزداد أهمية أدوات التخطيط المالي، خاصة في الشركات الكبرى مثل شركة "سوداني"، التي تسعى للحفاظ على مركزها في سوق الاتصالات عبر اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة ومدروسة في ظل تحديات السوق وتقلبات الاقتصاد الكلي.

عليه، فإن هذا البحث يسلط الضوء على دور الموازنات التخطيطية بوصفها أداة لترشيد القرارات الاستثمارية، مع التركيز على شركة سوداني للفترة 2022 – 2025م، كنموذج تطبيقي للدراسة

مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات، وما هو الدور الذي تلعبه في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية؟

أهمية الدراسة:

تتمكن الأهمية العلمية في الحاجة إلى أدوات تخطيط مالي فعالة في المؤسسات السودانية، لا سيما في ظل الضغوط الاقتصادية والتحولات المتتسارعة في السوق. كما يشكل هذا البحث مساهمة علمية في الأدبيات المتعلقة بالإدارة المالية، من خلال ربط الموازنات بالقرارات الاستثمارية في السياق المحلي. كما يكتسب أهمية تطبيقية عبر دراسة حالة شركة سوداني، مما يعزز من إمكانية تعميم النتائج على مؤسسات أخرى مشابهة في السودان وخارجها.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. توضيح مفهوم الموازنات التخطيطية وأهميتها في الإدارة المالية الحديثة.
2. تحليل دور الموازنات في ترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري داخل المؤسسات.
3. دراسة تطبيقات الموازنات في شركة سوداني ومدى تأثيرها على أدائها الاستثماري.
4. تحديد أبرز التحديات التي تواجه استخدام الموازنات في البيئة السودانية.
5. تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية الموازنات التخطيطية في دعم القرارات الاستثمارية

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وحلل للمشكلة قام الباحث بصياغة فرضيتين التاليتين:

1. هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني.

2. استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبط بالقرارات الاستثمارية.

مناهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

دراسة: الصاعدي، (2022م): الصاعدي، ريناد عبد الحميد؛ عبيده، راوية رضا، 2022م، دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي، دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية في مدينة جدة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والأداب، العدد 22، المجلد 6، العدد 22، مصر هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الموازنة التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي في شركات المساهمة السعودية. وتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموازنة التخطيطي ورفع كفاءة الأداء المالي. أعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة إستماره الإستبانه كاداة لجمع البيانات. توصلت الدراسة أن الموازنة التخطيطية تعد من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها في المنظمة، وأن الموازنة التخطيطية بكلفة مجالاتها من تخطيط وتنسيق ورقابة لها دور كبير في رفع كفاءة الأداء المالي. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالموازنة التخطيطية وتفعيل دورها بحيث تكون مترجمة للأهداف والخطط في صورة كمية ومالية، وضرورة وجود قسم خاص لمتابعة إعداد وتنفيذ الموازنة التخطيطية في المنظمة بحيث تكون حلقة الوصل ما بين الإدارة العليا والإقسام الإدارية الأخرى.

دراسة: أحمد، (2023م): هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التقديرات المحاسبية وقرارات الاستثمار. وتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضية التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقديرات المحاسبية وقرارات الاستثمار. أعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستقرائي. استخدمت الدراسة إستماره الإستبانه كاداة لجمع البيانات. توصلت

الدراسة وجود تأثير سلبي للفوائح عن التقديرات المحاسبية على قرارات الاستثمار، وأن التقديرات المحاسبية هي قيم مالية تقييمية يتم تقييمها وفقاً لآراء واجهات شخصية في ظل ظروف بيئية العمل غير المؤكدة، مع عدم وجود وسيلة واضحة لقياسها، أوصت الدراسة بضرورة التأهيل العلمي والعملي للمراجعين فيما يتعلق بمراجعة التقديرات المحاسبية، وإلزام الشركات بالتطبيق الجيد لحكمة الشركات، وذلك من أجل زيادة دقة التقديرات المحاسبية.

دراسة: حابي، (2024م): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر فعالية لجان المراجعة على تحقيق جودة الأرباح المحاسبية، التعرف على أثر فعالية لجان المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار. ولتحقيق أهداف الدراسة اختبرت الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية لجان المراجعة وتحقيق جودة الأرباح المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية لجان المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار. أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. استخدمت الدراسة إستراتيجية كأدلة لجمع البيانات والمعلومات من المصادر المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت الدراسة وجود تأثير إيجابي لاستقلاليه لجان المراجعة على تحقيق جودة الأرباح المحاسبية بالمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأن تحقيق التوازن في تحديد عدد أعضاء لجان المراجعة يساعد المستثمرين في ترشيد قرارات الاستثمار بالمصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة تكوين لجان مراجعة تتمتع بالاستقلالية عن الأعمال التنفيذية بكافة المصادر المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، لما لها من دور فعال في تحقيق الحوكمة لذك المصادر، توفير برامج تدريبية وتوعوية لتطوير قدرات أعضاء لجان المراجعة الفنية والمالية والمحاسبية وذلك لزيادة كفاءة أدائهم.

المotor الثاني: الإطار النظري: الإطار النظري للموازنات التخطيطية:

1. مفهوم الموازنات التخطيطية:

تعرف الموازنة التخطيطية على أنها خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية، تهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في حدود الموارد البشرية والأالية المالية المتاحة (أحمد، 2021م، ص 19).

عرفت الموازنة التخطيطية بأنها ملخصاً لكل أوجه النشاط للشركة وخططها وأهدافها المستقبلية، فهي تضع أهدافها لأنشطة البيع والشراء والتوزيع والتمويل وتنتهي بصفة عامة بإعداد قائمة لصافي الدخل المخطط للتدفقات النقدية المخطط لها وهي باختصار تمثل تعبيراً شاملاً لخطط الإدارة في المستقبل وكيفية تحقيق هذه الخطة (السباعي، 2007م، ص 10).

عرفت بأنها خطة أو برنامج للعمل في فترة مستقبلية وتهدف إلى تنظيم وتنسيق النشاط الاقتصادي لوحدة اقتصادية معينة في الموارد البشرية والأالية والمالية المتاحة، بحيث يمكن تحقيق أفضل النتائج فيما يتعلق بتحقيق أهداف النشاط الموضوع مقدماً باستخدام أفضل الوسائل والأساليب والطرق التي توصل إلى هذه الأهداف (محمد وأخرون، 2019م، ص 137).

فالموازنة التخطيطية هي خطة العمل في فترة مستقبلية، حيث أنها تمثل ما استقر عليه الرأي فيما يتعلق بما يمكن اتباعه من أساليب وطرق ووسائل وما يمكن الالهادء به من معايير وأسس ومبادئ للتوصيل إلى أهداف محددة وواضحة باستخدام ما يتوقع توافره من موارد اقتصادية في فترة مقبلة (مرعي، 1999م، ص 8).

كما عرفت بأنها عبارة عن خطة عمل كمية تغطي فترة زمنية عادة ما تكون سنة ويتم إعدادها من المنشأة ككل أو من أجل وحدتها الفرعية. (راضي، 2002م، ص 34).

2. مراحل إعداد الموازنة:

يمكن تلخيص مراحل إعداد الموازنة التخطيطية فيما يلي (الجنابي، 2017م، ص 37-38):

أ. تكوين لجنة الموازنات: يتم تكوين لجنة الموازنة للإشراف على إعداد وتنسيق تقديرات الموازنة، وعادة ما تعد الموازنة لمدة سنة أو أقل، وغالباً تكون هذه اللجنة برئاسة مدير المؤسسة وعضوية المدير المالي والإداري وبعض الأفراد الآخرين على حسب الحاجة، وقد تكون هذه اللجنة دائمة بإحدى إدارات الشؤون المالية.

ب. مرحلة الدراسة: تقوم اللجنة بتجميع كل المقترنات الخاصة بالإدارات التنفيذية وتعرض على الإدارة العليا للمناقشة في ضوء السياسة العامة والاحتياجات الفعلية والأهمية التنفسية وأفضل عائد متوقع.

ت. مرحلة الإقرار: يتم صياغة المقترنات المقبولة ووضعها في الشكل النهائي ليتم عرضها ومناقشتها مع المستويات المسئولة عن إقرارها واعتمادها (مجلس الإدارة/ المؤسسة).

ث. مرحلة التنفيذ: بعد موافقة واعتماد مجلس الإدارة/ المؤسسة ترسل الخطة إلى المسؤولين عن التنفيذ ويجب التأكد من فهم العاملين للخطة وأهدافها حتى يفهم كل منهم عن اقتناع في أداء دوره التنفيذي.

ج. مرحلة المتابعة: يجب على لجنة الموازنة متابعة تنفيذ الخطة حتى تتمكن من التنسيق بين الخطط الفرعية وتحديد الانحرافات أو المعوقات وتحديد المسئولية حتى يمكن إجراء التصحيح اللازم في الوقت المناسب.

3. أنواع الموازنات التخطيطية:

لا شك أن الموازنات التخطيطية تعد لخدمة العديد من الأهداف، لذلك توجد معايير كثيرة مختلفة للتميز بين الموازنات يمكن تقسيمها إلى (الشامل، وأخرون، 2019م، ص 98-99):

أ. من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها:

1. موازنات طويلة الأجل: وتعد غالباً لفترة من خمس إلى عشر سنوات.
2. موازنات قصيرة الأجل: وتعد لمدة سنة مالية أو ثلاثة شهور أو شهر.

ب. من حيث الغرض من الإنفاق:

1. الميزانيات الجارية: تتضمن ميزانية البرامج وميزانية مراكز المسؤولية حيث تهدف ميزانية البرامج إلى تحديد ورقابة النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية.
2. الميزانيات الاستثمارية: تهدف إلى تحديد ورقابة المشروعات الاستثمارية التي تنتج عنها إضافة أصول ثابتة جديدة أو تطوير وتحل محل الأصول القديمة. وتشمل تقديرات التكلفة كل من النفقات الاستثمارية ومصادر التمويل المتوقعة والبرنامج الزمني للتنفيذ.

ت. من حيث علاقتها بحجم النشاط:

1. الميزانية الثابتة: تعبير عن التقديرات اللازمة لمستوى مبيعات أو إنتاج واحد مستهدف خلال فترة الميزانية.
2. الميزانية المرننة: تعبير عن التقديرات لعدة مستويات مختلفة من المبيعات أو الإنتاج التي يمكن توقعها خلال فترة الميزانية.

ث. من حيث المنهج وأسلوب الإعداد (الصاعدي وأخرون، 2022، ص 37):

1. الميزانية التاريخية.
2. الميزانية الصفرية.
3. ميزانية التخطيط والبرمجة.
4. ميزانية البرامج والأداء.
5. ميزانية البنود.
6. الميزانية التعاقدية.

مبادئ الميزانيات التخطيطية:

هناك العديد من المبادئ التي تعتمد عليها عملية إعداد الميزانية التخطيطية بصورة سلية وهي (عبد اللطيف، 2004، ص 151-157):

- أ. مبدأ الشمول: الذي يتمثل في أن تكون الميزانية شاملة لجميع الإدارات والأقسام والمشاريع ذات العلاقة في المنظمة.
- ب. مبدأ الواقعية: الذي يتمثل في أن يلزم مراعاة الواقع عند إعداد الميزانية دون مغالاة أو تفاؤل غير منطقي.
- ج. مبدأ المرونة: الذي يتمثل في أن تكون الميزانية التخطيطية قابلة للتكييف مع الظروف المستجدة بشكل يسمح بإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- د. مبدأ المشاركة: الذي يتمثل في أن يشارك في إعداد الميزانية التخطيطية كافة المستويات الإدارية ذات العلاقة.
- هـ. مبدأ ارتباط الميزانية بالهيكل التنظيمي: الذي يتمثل في إعداد الميزانية التخطيطية ما هي إلا تجميع وتنسيق للتقديرات التي يتم تجميعها من كافة الإدارات بالمنظمة (الصاعدي، 2022، ص 38).
- و. مبدأ الربط بين الميزانية ومراكز المسؤولية: الذي يتمثل في أنه في حالة وجود مراكز مسؤولية فإن الميزانية التخطيطية لا يمكنها تحقيق أهدافها إذا لم تكن مرتبطة ب تلك المراكز.
- ز. مبدأ الارتباط بفترات رقابية: الذي يتمثل في أن يتم توزيع عمليات المنظمة على فترات زمنية قصيرة خلال السنة المالية.

يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للميزانيات التخطيطية في الآتي (الشامي، وأخرون، 2019، ص 99-102):

- أ. وظيفة التخطيط: إن الميزانية التخطيطية تمكن المنشأة من تحديد احتياجات الموارد حتى يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة. فقد تتضمن الميزانية التخطيطية للإدارات مثلاً، هدفًا معيناً للإدارات يُراد تحقيقها إلا أنه بدراسة الطاقة الإنتاجية المتاحة بالمنشأة قد يتضح تعرّض تحقيق هذه الإيرادات ما لم تزداد تلك الطاقة، لذلك يجب على الإداره التخطيط لزيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يستلزم تدبر مصادر التمويل، وإذا ما تبين تعرّض توفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل الطاقة الإنتاجية الإضافية اللازمة فإنه يتبع على الإداره أن تقوم بإعادة النظر في الهدف وتعديلها ليتناسب مع الطاقة الإنتاجية المتاحة فقط.

- ب. وظيفة التنسيق: تفيد الميزانيات التخطيطية في تنسيق أوجه الأنشطة المختلفة بالمنشأة فهي أداة للتنسيق بين أنشطة الإيرادات والشراء والتمويل وغيرها من الأنشطة بما يؤدي إلى التناقض والتكامل والتوافق بين هذه الأنشطة وتقاديم النظرة الجزئية للأمور، فمثلاً قد يرث مدير المشتريات والمخازن بالاحتفاظ بمستوى عالٍ من المخزون حتى يمكن تلبية طلبات الإدارات بسرعة إلا أن المدير المالي قد يعترض على ذلك بحجة أن وجود كميات كبيرة من المخزون يعني تجميد جزء من أموال المنشأة في صورة مخزون بالإضافة إلى تعرض المخزون للتأثر نتيجة التخزين لفترات طويلة.

- ت. وظيفة الاتصال: تعد الميزانيات التخطيطية أداة لتوصيل المعلومات الخاصة بالخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها للفترة المقبلة إلى المستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة. من أمثلة المعلومات التي يتم توصيلها من خلال الميزانيات التخطيطية حجم الإيرادات الواجب تحقيقها وكمية الإنتاج المستهدفة، وكمية المشتريات اللازمة، والحد الأقصى للمبالغ التي تتفق على العلاقات العامة خلال فترة الميزانية.

- ث. وظيفة الرقابة: إن النتائج الفعلية المحققة يتم قياسها في ضوء مستويات الأداء المستهدفة الواردة بالميزانيات التخطيطية. ويتم تحديد الانحرافات بمقارنة النتائج الفعلية مع التقديرات، وتحليل هذه الانحرافات إلى أسبابها وحسب مراكز

- المسؤوليات وذلك حتى يمكن للإدارة اتخاذ الإجراءات العلاجية التي تكفل تفادي تكرار حدوث الانحرافات غير المرغوب فيها مستقبلاً، وتشجيع انحرافات الكفاية والعمل على استثمار مسبباتها.
- ج. وظيفة التحفيز: يمكن أن تستخدم الموازنات التخطيطية كوسيلة لتحفيز الأفراد وحثهم على تحقيق أهداف المنشأة من خلال توجيههم لتحقيق الأهداف الرفقة التي تتضمنها تلك الموازنات على أن تكون تلك الأهداف طموحة وواقعية في آن واحد.
- ح. وظيفة تقييم الأداء: يمكن استخدام مستويات الأداء الواردة بالموازنات التخطيطية كأساس لتقييم أداء المسؤولين بالمنشأة طالما أن تلك المستويات معدة طبقاً لمعايير سلية ومدروسة، كما أن نظام الحافز يمكن ربطه مع تحقيق الأهداف بالموازنات التخطيطية بحيث يمنح العاملين بالمنشأة مكافآت وحوافز إذا ما تحقق تلك الأهداف، كما قد يعاقب العاملين إذا لم تتحقق الأهداف نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم (الجناوي، 2017م، ص 36).
- وبحفة عامة فإن الموازنة التخطيطية تعد أداة إدارية تساعد إدارة المنشأة على أداء مجموعة الوظائف الإدارية المختلفة والتي تتمثل في التخطيط والتنسيق والاتصال والرقابة والتحضير وتقييم الأداء.
- فوائد ومزايا الموازنات التخطيطية:**
- تتمثل مزايا الموازنات التخطيطية فيما يلي (نور، وعلي، 2003م، ص 282):
- أ. تمد المديرين بطريقة تجعل مجدهم رسمية.
 - ب. أنها تساعد المديرين لتحديد أهدافهم واستخدامها كمعيار لتقييم الأداء.
 - ج. أنها تكشف الاختلافات الكامنة أو المتوقعة قل حدوثها وتعمل على تناسق الأنشطة للمنشأة كلها عن طريق تكامل وتناسق أهداف وخطط الأقسام بذلك يؤكد إعداد الموازنة أن خطط وسياسات الأقسام منسقة مع الأهداف العامة للمنظمة.
 - إذا أردت اتباع نظام الموازنة التخطيطية في أي منشأة فلابد من القيام بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ويمكن تحديد مزايا نظام الموازنة على مستوى المنشأة فيما يلي (آم، رزق، 2000م، ص 186):
 - أ. في مجال التخطيط تتبع فرص التعرف على أي مشكلات ينتظر حدوثها وما يتطلب عرض تلك المشكلات وفحصها والعمل على تفادي وقوتها وتحقق الموازنة وإجراء التنسيقبني خطط الإدارات والأقسام في ضوء الهدف المشترك لكل العاملين في المنشأة تحقق الموازنة التوازن عن طريق التخطيط السليم لأنشطة المنشأة للوصول إلى التوازن الاقتصادية والمالي مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع المجالات، وتحقيق رفع الكفاءة الإنتاجية ومحو الإسراف في العمليات.
 - ب. في مجال الرقابة فإن استخدام الموازنة يؤدي إلى حفظ وقت المسؤولين في المنشأة والرقابة السليمة على الأعمال وذلك بتركيز الاهتمام على الانحرافات التي تظهر عند التطبيق وتعتبر الموازنة أداة هامة للتاكيد من سير العمليات وفق الخطط.
 - ج. تsem الموازنة التخطيطية في خلق عادة التخطيط لدى الإدارة لأن إعداد الموازنة يتطلب من الإدارة أن تنظر إلى المستقبل باستمرار وهذا يجعلها تتوقع ظروف المستقبل مما يؤدي إلى الحد من المفاجآت (الرجبي، 2007م، ص 186-187).
 - د. تساعد الموازنة في خدمة برامج الرقابة فهي تحتوي على أرقام التكاليف والإيرادات التي يتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة، والخاصة بكل قسم أو إدارة في المنشأة وتنتمي الرقابة عن طريق مقارنة الأرقام الفعلية الواردة في الموازنة لتحديد الانحرافات بينهما وتحليل أسبابها والتقرير عنها وأن الموازنة تحدد لكل إدارة أو قسم، فإن الرقابة تصل لكل الوحدات الإدارية (أبوصالح، 2008م، ص 27).
 - هـ. تساعد الموازنة في توجيه الاستثمارات المالية بين الإدارات والأقسام في المنشأة بصورة سلية، فعند استخدام الموازنة تعلم الإدارة ما هي الوحدات الإدارية التي يجب دعمها من حيث الموارد وما هي الوحدات التي ليست بحاجة إلى ذلك.

معوقات الموازنات التخطيطية:

فيما يلي بعض المعوقات والصعوبات التي تتعلق باعداد واستخدام الموازنات التخطيطية (الجناوي، 2017م، ص 37):

 - أ. صعوبة التنبؤ في بعض الأحوال.
 - ب. الجمود وعدم مراعاة المرونة: مراجعة وتحديث التقديرات التي يجب أن تقتصر على الظروف التي يحدث فيها تغير جوهري يجعل التقديرات الأصلية للموازنة غير صالحة للاستخدامات المختلفة التي أعدت لها الموازنة التخطيطية (الجلب، 2007م، ص 61).
 - ت. سوء فهم الإدارة للموازنة التخطيطية ونقص الوعي الإداري.
 - ث. عدم سلامه الهيكل التنظيمي للمنشأة.
 - ج. سوء فهم العاملين للموازنات التخطيطية: لا تقتصر معوقات الموازنات التخطيطية على المشكلات التي تنتج عن عدموعي الإدارة وسوء فهمها بل يشمل أيضاً سوء فهم العاملين للموازنات في بعض الأحيان، وسوء فهم العاملين للموازنات التخطيطية ما قد يحدث من تحيز في التقدير عن مشاركة العاملين في إعداد التقديرات.

ثانياً: الإطار النظري لقرارات الاستثمار:

مفهوم قرارات الاستثمار:

يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية والمالية، وإن للاستثمار أهمية كبيرة وحيوية لكل من الاقتصاد القومي والمنشآت الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث أنه يمثل السبيل الرئيسي لتعظيم قيمة المنشأة من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاس ذلك على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم تلك المنشأة (رزق، 2006م، ص

ص 32-11)، وبالتالي تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية. فالمفهوم العام والشامل للاستثمار هو: إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتثار (حفي، 2000م، ص 17). عرف قرار الاستثمار بانه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهذا القرار اكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، بهدف تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (تعاس، بوشارب، 2022م ص 13).

كما عرف بأنه عملية تقييم المشاريع المقامة و اختيار المشاريع الرابحة وتحديد حجم الموازنة الرأس مالية المثلثي (خميس، وحسين، 2019م، ص 23).

كذلك عرف بأنه القرار الخاص باختبار الأوراق المالية المختلفة وكمية الاموال المستثمرة في كل منها وتقوية الاستثمار (اسماعيل، وابراهيم، 2022م، ص 11).

أيضاً عرف بانه القرار الذي يتخذه المستثمرين بين البدائل التي وفرتها أدوات ومؤشرات تقييم الاداء المالي للتحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية من خلال التقارير المالية للشركة (شريف، 2022م، ص 95).

كما عرف بانه القرار الاقتصادي الذي يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة نوعاً ما، بقصد الحصول على عائد مادي في المستقبل (يوسف، 2022م، ص 54).

وعرف بانه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهذا القرار اكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من اهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (نشوان، 2020م، ص 116).

ايضاً عرف بأنه القرار الذي يتم من خلاله تخصيص للموارد المالية على المدى المتوسط او الطويل والأثر المتوقع من هذا الاستثمار هو استرداد تكاليف الاستثمار والحصول على ربح مرتفع والي جانب الموارد المالية تستخد الموارد المادية والبشرية كما تؤثر البيئة الاقتصادية والمالية على قرارات الاستثمار وبالتالي فإن النتائج المتوقعة غير مؤكدة (شعشع، وبوسالم، 2019م، ص 52).

وعرف بانه مجموعة من الموارد المالية التي ينظر أو يقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأسمالية المرغوبة فيها زمانياً ومكانياً وتوفير إمكانية استقلالها لتحقيق الغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها (الحسن، 2006م، ص 20).

أيضاً عرف بأنه اتخاذ القرارات التي تتضمن توظيف الاموال في الموجودات المختلفة بنوعيها المتداولة والثابتة اخذين في الاعتبار بعدين رئيسين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وهما (العائد والمخاطرة) (سلمان، وعبد الله، 2021م، ص 29).

- يعرف الباحث القرارات الاستثمارية بانها عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل يكون اكثراً ملائمة لغرض المنشأة.
أنواع القرارات الاقتصادية:

يمكن تحديد نوع القرارات الى ما يلي (صيام، 2010م، ص 23-24):

أ. قرارات روتينية متكررة ومنتظمة تحكمها سياسات وفرضيات مسبقة تمثل اساس ومعيار للتعرف بذلك فهي قرارات قابلة للجدولة على فترات محددة.

ب. قرارات استراتيجية وغير روتينية توقتها غير منتظم وهي تتوقف على حدوث متغيرات بديلة غير متوقعة او ظهور فرص جديدة، ويحتاج هذا النوع من القرارات الى الخبرة والبصيرة والحكم الشخصي لمتخذ القرار الذي عادة ما يستخدم المعلومات المحاسبية بوصفها بدائل تنبئية تعكس المدخلات الاساسية في نموذج لتبسيط مشكلة القرار وتحسين كفاءته في تناول المشكلات، أما بالنسبة لمعيار طبيعة القرار فإنه توجد تقسمات عديدة للقرارات فتقسم القرارات الى قرارات تخصيص واعادة تخصيص الموارد المتاحة على فرص الاستخدام البديلة وهي تتعلق بتحديد تشكيلية السلع المرغوب انتاجها او الخدمات المراد تأديتها.

ج. قرارات استغلال الموارد التي ترتبط بكل من كيفية تخطيط استخدام الموارد التي تم تخصيصها لانتاج التشكيلية المرغوبة. قد يتم تببيب القرارات الى قرارات رئيسية وقرارات روتينية وقد تضمن القرارات الاساسية (نور، 2005م، ص 14-16):

أ. ثبات نسبي طويل الاجل.

ب. إستثمارات كبيرة للاموال.

ج. درجة كبيرة من الاهمية.

من الامثلة الاخرى للقرارات الاساسية قرار تحديد المنتج الذي يتسم تصنعيه او اضافته الى خطوط الانتاج الحالية اما القرارات الروتينية فهي التي تتسم بصفة متكررة وتميل الى ان يكون لها تأثير محدود على مستقبل المشروع ورفاهيته.

يطلق بعض الكتاب على التقسيم السابق للقرارات اصطلاح القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة فالقرارات تعتبر مبرمجة إذا كانت روتينية ومتكررة اما الغير مبرمجة اذا كانت جديدة ويترب على نتائج جديدة.

أنواع قرارات الاستثمار:

يقصد بها صفة القرار المطلوب إتخاذة في مجال الاستثمار المقترن، ويمكن التمييز بين ثلات انواع من القرارات (عبد العظيم، 1990م، ص 24-25):

- النوع الأول: قرارات تحديد أولويات الاستثمار: وهي القرارات التي تكون صالح وتشكل فيما بينها بدائل محتملة او ممكنة لتحقيق نفس الأهداف ولكن يتم ترتيب هذه القرارات وفقاً للأولويات المعتمدة لدى المشروع الاستثماري.
 - النوع الثاني: هي قرارات قبول او رفض المشروع: وفي هذه الحالة نجد ان المطلوب من المستثمر ان يقبل الاستثمار الأموال في نشاط المال في مجال نشاط واحد وعليه الحكم على بديل إستثماري واحد.
 - النوع الثالث: قرارات الاستثمار المانعة تبادلها: ويقصد بها وجود فرص متعددة امام المستثمر يمكنه من خلالها ان يتخذ قرار ببدء الاستثمار فيها، وفي حالة اختياره لنشاط معين لا يمكن اختيار نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادل النشاط الآخر.
- توجد انواع اخرى لقرارات الاستثمار وهي (مطر، 1999م، ص 40):
- أ. قرار الشراء: يتخد المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية مماثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة محسوبة في إطار العائد والمخاطرة وتزيد عند سعر السوق.
 - ب. قرار عدم التداول: يترتب على الحالة السابقة والناتجة الضغوط الشرائية ان تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الإرتفاع الى نقطة يتساوى فيها السعر السوقى مع الفيضة وهنا يصبح السوق في حالة توازن.
 - ت. قرارات البيع: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر الفيضة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجه الخاص بالقرار.
- أهمية قرارات الاستثمار:**
- تشتمل قرارات العمل بشكل عام على اجراء التزام حقيقي من العاملين بالقرارات المتخذة، وذلك لأنها تؤثر في الأشخاص الموجدين داخل المنظمة او حتى خارجها، ولا يمكن الحكم على فاعلية اي قرار لحين مشاهدة اثاره لذا تبقى القرارات مهمة (بن صوشة، 2017م، ص148)، اذ يمكن تخصيص أهمية ترشيد القرار الاستثماري بما يأتي (رمو، ويونس، 2019م، ص272):
- أ. يسهم في توفير مقومات وسبل اتخاذ القرار الاستثماري المبني على أسس علمية صحيحة.
 - ب. يوجه ممارسات المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يسهم في تنمية ثرواتهم الخاصة وفي زيادة النمو الاقتصادي.
 - ت. يزيد من معرفة نقاط قوة وضعف الشركات المراد الاستثمار بها للوصول للقرار الاستثماري الرشيد.
- مما سبق يري الباحث أن بعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة التي تصدر بغرض تنفيذ إستراتيجية الشركة على المدى الطويل الأجل والمدى القصير الأجل ويهدف إلى توليد طفقات إنتاجية جديدة او تطوير طفقات حالية وإحلالها او تجديدها او التوسيع في خطوط إنتاج او مشروعات جديدة ويتخذ ذلك القرار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط بعد تغير التكلفة الاستثمارية وطرق التمويل ومعرفة مخاطرة ومنافسيه وقياس معدلات العائد المتوقعة منه وهامش الأمان والربحية من الاستثمار.
- العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار:**
- تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر عمى طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري وقد حدد بعض الكتاب تلك العوامل في أربعة عشر عاماً تشمل فلسفة الإدارة، تحمل السوق، سلوك المنافسين، الفرص البديلة، الضرائب والاستهلاك، مصادر التمويل، مصادر شراء الآلات، رأس المال العامل، موازنة التدفقات النقدية، التغيرات في مستوى الأسعار، نمط الإنتاج، المخاطرة وعدم التأكيد، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري، الظروف الاقتصادية، ويمثل كل عامل من هذه العوامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري، فيجب عند اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يكون المشروع الاستثماري ناجح وله جدوى اقتصادية، إلا أن عدم توفر مصادر لتمويله قد يعوق من تفديه، وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري (بن صوشة، 2017م، ص 150-151).
- صناعة القرارات الاستثمارية:**
- تعتمد صناعة القرار الاستثماري على تحديد الرؤية للإطار العام الاستثماري مناخ الاستثمار في البلد المضيف، والتي تمثل واقعاً بعيد المدى لا نلمسه حالياً، ولكنه وضع مستقبلي للوصول إلى أهداف أو أرباح محققة. من خلال ما تقدم يمكن التوصل إلى عدة جوانب هامة لمتخذي القرارات الاستثمارية، نوجزها كما يلي (منشي، 2019م، ص42):
- أ. بذل الجهد والعناء والالتزام تجاه آليات بناء تلك القرارات.
 - ب. ضرورة دراسة وفهم التفاعلات للهيئة العامة داخل البلد المضيف مثل: (البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية).
 - ت. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة للاستثمار داخل البلد، مما يتيح له التعرف على التهديدات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار (Crane, 1996, p. 5).
 - ث. دراسة وتحليل البيئة الاقتصادية والمالية المستقرة أو شبه المستقرة من خلال المتابعة للبيانات الاقتصادية والمالية والتطورات في الأسواق المحلية.
 - ج. دراسة العلاقات القائمة داخل ومع القطاعات المختلفة للاقتصاد الكلي.
 - ح. تحليل درجة وقوف المنافسة للاستثمارات المحلية والخارجية.
- مما سبق يمكن للباحث التوصل إلى أن إدراك المستثمر أو متخذه القرار الاستثماري لتلك المنظومة، والتي تعتمد على إستراتيجية مناخ الاستثمار في بلد معين، والتعرف بصورة دقيقة على جميع الجوانب الخاصة بالاستثمار سيتيح له الفرص الحقيقة التي تعزز من جذب الاستثمار، وعليه يمكن اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه، أو بتحويل الاستثمار من بلد إلى آخر أكثر ربحية.

مبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية:

أن التنويع استراتيجيّة لإدارة المخاطر تتطوّي على زيادة الأدوات الاستثمارية المكونة للمحفظة، يلجأ إليها المستثمر لالتخلص من بعض المخاطر وليس كلها، كما يجب على المستثمر وفقاً لرأي أحد الباحثين مراعاة مجموعة من المبادئ يقوم عليها القرار الاستثماري وهي (صخري، 1991م، ص37):

أ. مبدأ الاختيار: ينتظر من المستثمر أن يتمتع بالرشد في قراراته عندما يقدم على استثمار مدخلاته وذلك بقيامه بالاختيار المناسب بين الفرص المتاحة، ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفالة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية ذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

ب. مبدأ المقارنة: حتى يتمنى للمستثمر القيام بالمقارنة بين البذائل المتاحة أمامه و اختيار البديل المناسب، يتعين عليه القيام بعملية المقارنة بين تلك البذائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

ت. مبدأ الملاعنة: يقصد به قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري الذي يراه مناسباً وذلك على أساس عدة عناصر أهمها: معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصرف بها الاستثمار، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر. ث. مبدأ التنوع أو التوزيع: إن اختلاف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد الناتجة عنها تتطلب من كل مستثمر الذي يريد أن يكون قراره الاستثماري سليماً مراعاة التوزيع من هذه الأصول، لأجل الحد من المخاطرة الاستثمارية من خلال توزيعها هذا من جهة وزيادة العوائد من جهة أخرى (عماد، وسهيلة، 2017م، ص10).

مقوّمات قرارات الاستثمار:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار حيالها. وتتوقف نوعيته القرار الذي يتخذه في هذه المواقف وطبيعة على طبيعة العلاقة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره، وبهذا المفهوم يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع من القرارات هي (شيخة، د.ت، ص ص 17-18):

أ. قرارات الشراء: يتخذها المستثمر عندما يجد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة عن الأداة الاستثمارية أكبر من سعرها السائد في السوق.

ب. قرارات عدم التداول: يلجأ إليها المستثمر عندما يتبنى من دراسته للأدوات الاستثمارية المختلفة أن التدفقات الناجمة عنها سوف لن تتحقق له أية أرباح بالقياس مع المخاطر التي يمكن أن تترافق معها.

ت. قرارات البيع: يتخذها المستثمر عندما يرى أن الأسعار التي تدفع في السوق مقابل الأدوات الاستثمارية التي يمتلكها أكبر من تلك الأسعار التي دفعها، أو من القيمة الحالية لهذه الأدوات.

ترشيد القرارات الاستثمارية:

إن النظرية الكلاسيكية في اتخاذ القرار تسمى "نظرية القرار الرشيد" وهي تمثل النموذج المغلق في اتخاذ القرار وقد سادت مفاهيمها حتى بداية القرن العشرين (السيد، وحسين، 2019م، ص7)، وتفترض أن المدير في أي نظام يقوم بتصورات رشيدة لتحقيق أهداف المنشأة من خلال القرارات الرشيدة التي يتخذها، والرشد هو القدرة على التحليل بصورة منطقية، بينما القرار الرشيد هو الذي يؤمن الحد الأقصى في تحقيق أهداف المنشأة ضمن معطيات البيئة وقيودها (الصحن، 2001م، ص127)، الرشد مفهوم نسبي لا يؤدي دائماً إلى القرار الأفضل، لخضوع متعدد القرار لعوامل تحد من قدرته على اتخاذ القرار الرشيد وقد لا يكون متعدد القرار عقلانية أو منطقية ويتأثر بالأطراف والعوامل المحيطة به (عبد الله، 2008م، ص54).

عملية اتخاذ القرار الرشيد تتأثر بظروف التأكيد وبعوامل داخلية تتمثل في قدرة التفكير والتصور والطاقة والخبرة والاتجاهات الخلفية والقيم السائدة وال موقف الذي يفرض اتخاذ القرار، وتتأثر أيضاً بعوامل خارجية مرتبطة بالأفراد والبيئة الخارجية كتدخل الدول والقوانين واللوائح والقرارات تتصف بأنها عملية متكررة ومستمرة في حياة الفرد أو المنشأة ويرتبط القرار بالجهود الذهنية المبذولة فيه وكفاءة المعلومات الداخلية فيه وصحة البيانات المستخدمة والقدرة على التنبؤ بالمستقبل (محمد، 2010م، ص55).

إن مفهوم القرار الاستثماري الرشيد لا بد أن يستند على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً حيث من المفترض أن متعدد القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل إلى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذأً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحي بها، ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بدائلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسقى عملية الاختيار وتتم بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف المشروع الاستثماري (سليمان، 2017م، ص17).

لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد لا بد من مراعاة امرين هم (الصحن، 1988م، ص271):

أ. أن يتبع في إتخاذ القرار الرشيد المدخل العلمي والذي يقوم على الآتي:

1. تحديد الهدف الأساسي للإستثمار.
2. تجميع المعلومات الملائمة لإتخاذ القرار.
3. تحديد العوامل الملائمة ليتم تحديد العوامل المتحكمة في القرار.

4. تقسيم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- ب. ان يراعي متى اتخاذ القرار بعض المبادئ في اتخاذ القرار ومن اهمها (رمضان، 2007م، ص32):
1. مبدأ تعدد الخبرات الاستثمارية: وعلى متى اتخاذ القرار ان يختار ما يناسبه من الفرص الاستثمارية المتاحة من ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة مع إستراتيجية الاستثمار.
 2. مبدأ الخبرة والتأهيل: ويطلب اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد خبرة لإختيار الاداة المناسبة، لذا يفترض للمستثمر المبتدئ الاستعانة بفترة من المستشارين والمحللين والمتخصصين.
 3. مبدأ الملائمة: يعتبر من الأركان الأساسية لوضع إستراتيجية الاستثمارية ويطبق عند اختيار المجال الاستثماري المناسب.
 4. مبدأ التنويع او التوزيع للمخاطر الاستثمارية وفقاً لطبيعة ادوات و المجالات الاستثمار: ويمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية.
- يسنن الباحث مما سبق أن اختيار المجالات والأنشطة والفرص الاستثمارية المتاحة وإختيار المعايير المناسبة تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد بصورة كبيرة.
- المحور الثالث: الدراسة الميدانية:**
- أولاً: اجراءات الدراسة الميدانية:**
- تخطيط الدراسة الميدانية الهدف منها تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها، وإثبات فرضياتها وذلك من خلال تحديد محتويات الدراسة، ومصادر المعلومات، وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.
1. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث من عينة من العاملين بالمصارف، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة حيث قام البحث بتوزيع (100) استبانة على المستهدفين من ذوي الإختصاص.
 2. تصميم استماراة الدراسة الميدانية: من أجل الحصول على المعلومات، والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة أثر تقييمات الذكاء الصناعي في المراجعة ودورها في جودة المراجعة، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية، وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة، ويتم تحليلاً للوصول للنتائج المحددة.
- ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:**

جدول (1): تحليل البيانات الشخصية

النسبة المئوية	العدد	العمر
%27	27	اقل من 30 سنة
%19	19	35- 30 سنة
%30	30	40- 35 سنة
%24	24	40 سنة فأكثر
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
%19	19	المحاسبة
%12	12	تكليف ومحاسبة إدارية
%19	19	ادارة اعمال
%15	15	نظم معلومات محاسبية
%15	15	دراسات مالية ومصرفية
%13	13	اقتصاد
%7	7	آخر
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
%33	33	بكالوريوس
%20	20	دبلوم عالي
%24	24	ماجستير
%13	13	دكتراه
%10	10	آخر
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
%24	24	محاسب
%27	27	مراجع داخلي
%22	22	موظف استثمار
%18	18	موظف مخاطر
%9	9	آخر
%100	100	المجموع

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
%16	16	زملاء المحاسبين القانونيين السودانية
%14	14	زملاء المحاسبين القانونيين العربية
%3	3	زملاء المحاسبين القانونيين الامريكية
%2	2	زملاء المحاسبين القانونيين البريطانية
%39	39	لا يوجد مؤهل
%26	26	أخرى
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
%19	19	5 سنوات فأقل
%32	32	6 - 10 سنة
%18	18	11 - 15 سنة
%20	20	16 - 20 سنة
%11	11	21 سنة فأكثر
%100	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات الفرضيات:
الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني:

الجدول (2): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية أولى

التفصير	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط	العبارات	ت
عالية جدا	1.02	5	4.07	تعتمد الشركة على إعداد موازنات تخطيطية سنوية واضحة	1
عالية جدا	1.00	5	4.00	تُعد الموازنات بمشاركة فعالة من الإدارات المختلفة	2
عالية جدا	1.08	5	4.18	تبني الموازنات على تحليل واقعى للموارد والاحتياجات	3
عالية جدا	1.12	5	4.24	تضمن الموازنات أهداف واضحة قبلة للقياس والمتابعة	4
عالية جدا	0.91	5	4.18	تستخدم الموازنات في تقييم البدائل الاستثمارية قبل اتخاذ القرار	5
عالية جدا	1.04	5	4.01	تعتمد نتائج الموازنة لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية	6
عالية جدا	1.07	5	4.06	تساهم الموازنات في تقليل المخاطر عند اتخاذ قرارات الاستثمار	7
عالية	1.13	4	3.94	تساعد الموازنات في ترشيد الموارد المالية في العمليات الاستثمارية	8

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الذي ينص على "المراجعة التحليلية" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.24 - 3.94) والمنوال يقع في المدى (5 - 4) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.91 - 1.13) لجميع العبارات وحسب المقياس الخمسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الفرضية الثانية: استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية:

الجدول (3): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية:

التفصير	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط	العبارات	ت
عالية جدا	0.95	5	4.16	تستخدم الموازنات كأداة رقابية لتقييم الأداء الاستثماري	1
عالية جدا	1.04	5	4.17	يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية عند حدوث انحرافات في تنفيذ الموازنة	2
عالية جدا	1.09	5	4.23	تعتمد الموازنات على بيانات مالية دقيقة ومحدثة	3
عالية جدا	1.00	5	4.05	تساهم الموازنات في رفع فعالية الاستثمار بالشركة	4
عالية جدا	0.96	5	4.27	تتم متابعة تنفيذ الموازنات بشكل دوري	5
عالية جدا	1.16	5	4.14	تستخدم الموازنات لتحديد العائد المتوقع من كل مشروع استثماري	6
عالية جدا	1.13	5	4.16	توفر الموازنة مؤشرات مبكرة لانحرافات المالية	7
عالية جدا	1.11	5	4.14	تؤدي الموازنات إلى تحسين قرارات التوسيع في المشاريع الجديدة	8

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على "تقدير الأداء المالي" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.05 - 4.27) والمنوال يقع في المدى (5) الانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.95 - 1.16) لجميع العبارات وحسب المقياس الخمسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار فرضية الدراسة لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني:

تهدف هذه الفرضية إلى بيان استخدام الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني، وللتتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل ممثل ب(x) و ترشيد القرارات الاستثمارية تابع ممثل ب(y1) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	معاملات الانحدار	اختبار (t)	
معنوية	0.000	2.806	1.612	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.701	0.811	\hat{B}_1
			0.80	معامل الارتباط (R)
			0.76	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي	260.165			اختبار (F)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

يتضح للباحث من الجدول (4) الآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل وترشيد القرارات الاستثمارية كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.80)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.76)، هذه القيمة تدل على أن استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل يؤثر بـ (76%) على ترشيد القرارات الاستثمارية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار الخطى البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (260.165) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، ومتوسط استخدام الموازنات التخطيطية في ترشيد القرارات الاستثمارية مرتين، 0.701 وتعني أن استخدام الموازنات التخطيطية يؤثر على ترشيد القرارات الاستثمارية بـ 70%.

ما نقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين استخدام الموازنات التخطيطية وترشيد القرارات الاستثمارية في شركة سوداني" قد تحقق.

الفرضية الثانية: استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية:

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، وللتتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطى البسيط في بناء النموذج حيث تم استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل ممثل ب(x) وتقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية كمتغير تابع ممثل ب(y2) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	2.761	2.816	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.800	0.725	\hat{B}_1
			0.81	معامل الارتباط (R)
			0.75	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي	286.614			اختبار (F)

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتمادية على بيانات الاستبانة، 2025م

يتضح للباحث من الجدول (5) الآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل وتقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (0.81)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على أن استخدام الموازنات التخطيطية كمتغير مستقل يؤثر بـ (75%) على تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار الخطى معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (286.614) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، ومتوسط اثر استخدام الموازنات التخطيطية يساوي مرتين، 0.800، وتعني استخدام الموازنات التخطيطية يؤثر على تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية بـ 80%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "استخدام الموازنات التخطيطية يسهم في تقليل درجة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات الاستثمارية" قد تحققت.

المحور الخامس: الخاتمة:

أولاً: النتائج:

توصلت الباحث من الإطار النظري والدراسة الميدانية إلى عدة نتائج، وتمثلت في الآتي:

1. أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين مستوى الالتزام بالموازنات وارتفاع كفاءة استخدام الموارد المالية مما ينعكس على تحقيق عوائد استثمارية أفضل وتقليل المخاطر المحتملة.
2. أن الموازنات التخطيطية التي أعدت بمستوى عال من الدقة استخدمت كأداة أساسية داعمة لاتخاذ القرار الاستثماري.
3. أن الشركة اعتمدت بشكل فعال على أدوات التحليل المالي عند إعداد وتنفيذ الموازنات، مما ساهم في تحقيق درجة عالية من الدقة والواقعية في التقديرات المالية.
4. أن الموازنات استخدمت كأداة رقابية لمتابعة الأداء وتحديد الانحرافات، مع اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند الحاجة، مما يعكس وجود نظام رقابي مالي فعال.
5. أن نتائج تنفيذ الموازنات تُعتمد لتقييم كفاءة الأداء الاستثماري، حيث يتم توجيه الموارد بناءً على التحليلات الناتجة عن الموازنة نحو المشاريع ذات الأولوية الاستراتيجية.
6. ساهمت الموازنات التخطيطية في رفع مستوى التفاعل الإيجابي وبالتالي تحسين جودة عمليات التخطيط والرقابة.
7. أن المراجعة الدورية للموازنات التخطيطية تضمن توافقها مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، مما يوفر مرونة في اتخاذ القرار المالي الاستراتيجي.
8. ساعدت الموازنات التخطيطية في تحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري، من خلال تقدير العوائد المتوقعة وتقليل المهد، مما انعكس على فعالية الاستثمار في الشركة.

ثانياً: التوصيات:

من خلال الإطار النظري والجانب الميداني يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي لدعم عملية إعداد الموازنات وتقييمها.
2. الاهتمام بتطوير آليات المتابعة والتحديث الدوري للموازنات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والتقنية.
3. العمل على تعزيز استخدام أدوات التحليل المالي بشكل أوسع لضمان مزيد من الدقة في إعداد وتنفيذ الموازنات.
4. ضرورة الاهتمام بإشراك جميع الإدارات في إعداد الموازنات لضمان التكامل والشمولية.
5. العمل على تفعيل أنظمة الإنذار المبكر لاكتشاف الانحرافات في الموازنة في وقت مبكر.
6. ضرورة تطوير برامج تدريبية لموظفي الإدارة المالية والإدارات ذات العلاقة لتعزيز مهارات إعداد الموازنات واستخدامها كأداة استراتيجية.
7. الاهتمام بالمراجعة الدورية للسياسات والإجراءات المالية بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية، لضمان مرونة أعلى في التخطيط المالي.
8. العمل على تأهيل وتدريب الموظفين لخلق كوادر بشرية ذات قدرة عالية.

ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو صالح، محمد حسين؛ 2008م، التخطيط الإستراتيجي القومي، الخرطوم: شركة مطبع العملة السودانية.
2. آدم، آل يوحنا؛ ورزرق، صالح؛ 2000م، السياسات الإدارية الحديثة، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. إسماعيل، زكي مكي، 2009م، مبادئ الإدارة، الخرطوم: جامعة النيلين.
4. حنفي، عبد الغفار؛ 2000م، الاستثمار في الأوراق المالية - الاسهم - سندات - وثائق استثمار الخيارات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
5. راضي، سامي، 2002م، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنة التخطيطية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
6. الرجبى، محمد تيسير عبد الحكيم؛ 2007م، المحاسبة الإدارية، ط4، عمان: دار وائل للنشر.
7. رزق، عادل؛ 2006م، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت: إتخاذ المصادر العربية.
8. رمضان، زياد؛ 2007م، مبادئ الاستثمار المالي وال حقيقي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. السباعي، محمود محمد؛ 2007م، إعداد الموازنة التخطيطية، المنصورة: المكتبة المصرية.
10. شيخة، مصطفى رشدي؛ د. ت. الاسواق الدولية، المفاهيم والنظريات والسياسات، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، د.ت.
11. الصحن، عبد الفتاح؛ 2001م، المراجعة الخارجية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
12. الصحن، محمد فريد، 1988م، إقتصاديات الإدارة منهج القرارات، الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. صخري، عمر؛ 1991م، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. صيام، أحمد زكرياء؛ 2010م، مبادئ الاستثمار، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
15. عبد العظيم، حمدي؛ 1990م، دراسات الجوى الاقتصادية وتقدير المنشآت، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
16. عبد اللطيف، ناصر نور الدين؛ 2004م، المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
17. مرعي، عبد الحى، 1999م، الموازنة التخطيطية في النظام الأساسي الموحد، الإسكندرية: شباب الجامعة للنشر.
18. مطر، محمد؛ 1999م، إدارة الاستثمار، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
19. منشي، فاتن عبد الأول، 2019م، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة.
20. نور، أحمد محمد؛ علي، أحمد حسين؛ 2003م، مبادئ المحاسبة الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
21. نور، أحمد؛ 2005م، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات، الرياض: دار المريخ للنشر.
22. وهيب، خالد؛ 2000م، الاستثمار مفاهيم- تحليل- إستراتيجية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ب. المجلات العلمية:
1. احمد، محمد عزام عبد المجيد؛ 2023م، الافصاح عن التقديرات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار، مجلة البحوث المالية، المجلد 24، العدد 1، كلية التجارة، جامعه بور سعيد، بور سعيد.
 2. اسماعيل، حليم؛ وابراهيم، بكر؛ 2022م، الافصاح عن المعلومات التفاؤلية المستقبلية ودوره في تحسين سمعة الشركة وانعكاسه على قرارات المستثمرين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 68، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد
 3. الجنابي، عظيم نعيم باجي؛ 2017م، اساس الاستحقاق المحاسبى ودوره في إعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية - دراسة تطبيقية في محافظة القادسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 4، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر
 4. خميس، حسين سبع؛ وحسين، سلط صلاح؛ 2019م، الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة وأثره في قرارات الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 45، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، تكريت
 5. رمو، وحيد محمود؛ ويونس، دعاء إدريس؛ 2019م، استخدام الشبكات العصبية في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة تكريت، المجلد 15، العدد 45، كلية الادارة والإقتصاد، جامعة تكريت، تكريت
 6. سلمان، امل محمد؛ وعبد الله، بسام علي؛ 2021م، تأثير الافصاح التبؤى على قرارات المستثمرين، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 4، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة
 7. سليمان، آدم أحمد؛ 2017م، سبيل الموازنات الرأسمالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية بمدينة الفاشر ولاية شمال دارفور، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، المجلد 1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة.
 8. السيد، عبد السلام عوض الخير؛ حسين، أسعد مبارك؛ 2019م، دور المشتقات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث بالتعاون مع المركز القومي للبحوث، المجلد 3، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة
 9. الشامي، محمد فتح الله، والورفلي، خليفة مصباح؛ والتلوسي، إيمان؛ 2019م، الموازنات التخطيطية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية بالشركات الصناعية الليبية: دراسة تطبيقية على الشركات الشاحنات والحافلات، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
 10. شريف، ناصر طالب؛ 2022م، التحليل المحاسبي باستخدام النسب المالية و أهميته في دعم قرارات الاستثمار، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 3، العدد 3، جامعة ديالي، ديالي
 11. شعوش، أحمد؛ ويوسالم، ابوبكر؛ 2019م، قرارات الاستثمار المبنية على التحليل المالي وعلاقتها بتقييم اداء الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الجزائر
 12. محمد، المساعد عطا المنان المساعد؛ والشفعي، خضر الطيب الأمين؛ وعلي، زين العابدين إبراهيم يوسف؛ 2019م، دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على الموازنات التخطيطية - دراسة حالة شركة سكر كنانة المحدودة، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدى، العدد 13، جامعة الإمام المهدى، السودان
 13. نشوان، اسكندر محمود؛ 2020م، دراسه واختبار العلاقة بين اعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجله جامعه الشارقه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 1، جامعة الشارقه، الشارقة.
 14. يوسف، أمانى احمد وهبة؛ 2022م، واقع الافصاح عن تقرير ادارة مخاطر الامن السيارى على قرارات الاستثمار و منح الائتمان في البورصة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 2، جامعة قناة السويس، السويس
- ت. الندوات والمؤتمرات:

1. غزاري عماد، بغنة سهيلة، 2017م، دور جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية في المؤسسات الإقتصادية، المؤتمر العلمي حول المحاسبة والتدقيق كدعاة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى الفارس - المدينة، الجزائر
- ث. الرسائل الجامعية:
1. أحمد، عائشة عوض علي؛ 2021م، دور الموازنات التخطيطية في رفع كفاءة الأداء المالي – دراسة حالة مصانع الاسمنت عطبرة – بربور، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشيخ عبد الله البدرى
 2. بن صوشة، ثامر؛ 2017م، الإفصاح المحاسبى ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية دراسة حالة بورصة الجزائر، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر.
 3. الجلوب، درويش مصطفى؛ 2007م، دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي – دراسة تطبيقية حول إعداد موازنة الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة
 4. حابي، خالد مفضل أحمد سيد؛ 2024م، فعالية لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
 5. حسن، عثمان عبده؛ 2007م، استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
 6. الحسن، مواهب محمد؛ 2006م، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
 7. عبد الله، حسان محمد؛ 2008م، أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية السودانية- دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم
 8. محمد، محمد فيصل حسن؛ 2010م، أثر الإفصاح على القیاس المحاسبی وعلى القيمة الرقابية للمعلومات في المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم
 9. نعاس، فاطمة الزهراء؛ بوشارب، مارية؛ 2022م، أثر تكلفة راس المال على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة غرادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Crane, Samuel, 1996, the decision of economic investment, Working paper for Economic Policy Research. World Bank, No. 165